A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/395
26 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تُقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة أسمى تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى مذكرته الشفوية المؤرخة ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٧، يُشرفها أن تُحيل إليه، مرفقا طيه، رسالة حكومة بلغاريا بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥١/٣٠ ألف المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والمعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى البلدان المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية".

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا بأن تطلب إلى الأمين العام تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال.

290997 290997 97-25604

مرفق

رسالة من حكومة جمهورية بلغاريا بشأن تنفيذ قرار
الجمعية العامة ٥١/٣٠ ألف

امتثلت جمهورية بلغاريا بدقة لجميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بفرض حظر إلزامي على التجارة والاقتصاد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتشارك حكومة بلغاريا في الرأي القائل بأن نظام الجزاءات لمجلس الأمن كان عنصرا مكملا للجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في يوغوسلافيا السابقة.

وفي الوقت نفسه، فقد تعرضت بلغاريا، بوصفها بلدا يوجه اقتصاده نحو الأسواق الخارجية بنسبة ٨٠ في المائة، لأضرار بالغة من الآثار الجانبية السلبية لقرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويُقدر المبلغ الإجمالي للخسائر التي تكبدها اقتصاد بلغاريا بسبب التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بما يزيد عن ٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وذلك وفقا لما توصل إليه الخبراء البلغاريون الذين استخدموا منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبعد رفع الجزاءات، ما زالت المشاكل الاقتصادية الخاصة الناتجة عن تنفيذ نظام الجزاءات، مقرونة بالعملية الجارية المتمثلة في التحول الصعب من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد السوقي، مع تراكم الخسائر المتصلة بتنفيذ الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية والعراق، تؤثر كلها تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الوطني وعلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية في بلغاريا، بصورة عامة.

لقد كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حتى وقت تنفيذ نظام الجزاءات، من أهم الشركاء التجاريين لبلغاريا، حيث كانت ٧٥ في المائة من صادراتها تمر عبر إقليم يوغوسلافيا. وكان جزء هام من الخسائر التي تكبدها الاقتصاد البلغاري نتيجة قطع الطريق التجاري التقليدي لصادرات بلغاريا إلى وسط وغرب أوروبا، مما أدى إلى تراجع كبير في العلاقات الاقتصادية مع البلدان الواقعة في ذلك الجزء من القارة.

وقد بيَّنت فترة تنفيذ الجزاءات عدم استعداد المجتمع الدولي للاستجابة بصورة ملائمة للصعوبات والنتائج السلبية غير المتوقعة التي عانت منها الدول الثالثة المجاورة للبلد المستهدف. ولم تتلق بلغاريا حتى الآن المساعدة المالية والتقنية الملائمة كتعويض عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة لتنفيذ النظام الدولي للجزاءات. وسوف تشعر بلغاريا بالامتنان لتقديم المساعدة إلى الشركات التابعة للدول المتضررة من أجل

تمكين تلك الشركات من المشاركة في تعمير البوسنة والهرسك بعد انتهاء الصراع. وترحب بلغاريا أيضا بالمشاريع الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية الإقليمية، بما في ذلك المشاريع الطويلة الأجل للهياكل الأساسية للنقل.

وبلغاريا على ثقة أن المجتمع الدولي سيضطلع بما يلزم من جهود متضافرة بغرض التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة ٥١/٣٠ ألف.

وتشارك بلغاريا في الرأي القائل بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يـُبدي الإرادة السياسية اللازمة لإنشاء آلية مـُعقدة وفعالة من أجل التغلب على الآثار المعاكسة للجزاءات على الدول الثالثة المتضررة بصورة بالغة والتي تمتثل بدقة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

- - - - -